

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجان المتعده: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة التشريع العام . في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	مشروع قانون يتعلق باتفاقية إعادة الشراء. (مع طلب إستعجال النظر فيه : مذكرة في بيان موجب الإستعجال) * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة المالية.	بتاريخ 2012/09/06	48
اللجان المتعده: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة التشريع العام . في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	بتاريخ 2012/09/06	49
اللجان المتعده: *لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية . - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة القطاعات الخدماتية. - لجنة الشؤون الاجتماعية. - لجنة الشؤون التربوية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على معاهدة صداقة وتعاون بين الجمهورية التونسية والجمهورية التركية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	بتاريخ 2012/09/06	50

<p>اللجان المتعده: *لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية . - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الشؤون الاجتماعية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية تعاون أمنى بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p> <p>51</p>
<p>اللجان المتعده: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية خاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون في المجال الديواني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p> <p>52</p>
<p>اللجان المتعده: *لجنة الشؤون الاجتماعية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الشؤون التربوية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة الشؤون الاجتماعية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والدوقية الكبرى للكسمبورغ. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p> <p>53</p>
<p>اللجان المتعده: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية . -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الفيتنام الاشتراكية لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في مادة الضرائب على الدخل. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p> <p>54</p>

<p>اللجان المتعده: * - لجنة التشريع العام. - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعد كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام. اللجان المتعده:</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالهيئة المستقلة للانتخابات. * (تم تقديمه من طرف 10 نواب طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p>	<p>55</p>
<p>اللجان المتعده: * - لجنة التشريع العام. - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعد كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام. اللجان المتعده:</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة الجزائية وتجريم المس بالمقدسات. * (تم تقديمه من طرف 17 نائبا طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p>	<p>56</p>
<p>اللجان المتعده: * - لجنة التشريع العام. - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعد كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام. اللجان المتعده:</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات. * (تم تقديمه من طرف 16 نائبا طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p>	<p>57</p>
<p>اللجان المتعده: * لجنة التشريع العام . - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعد كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام. اللجان المتعده:</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بإحداث مجلس تقييم البرامج والسياسات العمومية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم رئاسة الحكومة.</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p>	<p>58</p>

<p>اللجان المتعهدة: * لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . في الجوانب الداخلية في اختصاصيهما وتعد كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بحرية الإعلام. * (تم تقديمه من طرف 10 نواب طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>بتاريخ 2012/09/06</p>	<p>59</p>
---	--	--------------------------	-----------

رئيس المجلس الوطني التأسيسي



مصطفى بن جعفر

جدول وثائق موجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

03 / 57H

العدد الرتبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية.
02	- مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على معاهدة صداقة وتعاون بين الجمهورية التونسية والجمهورية التركية		
03	- مذكرة شرح الأسباب.		
04	- نسخة من الاتفاقية		

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

تونس، في 07 أوت 2012

توصلت بالوثائق المذكورة اعلاه
بـ.....في.....

عبد الرزاق كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

2012 / 50

الواردات عدد
06 سبتمبر 2012
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في

06 اوت 2012



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارود

وبعد، فعلا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على معاهدة صداقة وتعاون بين الجمهورية التونسية والجمهورية التركية.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حماوي الجبالي

2012/50

الواردات عدد
06 سبتمبر 2012
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2012 / 50 مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على معاهدة صداقة وتعاون بين الجمهورية التونسية والجمهورية التركية.

فصل وحيد:

تمت المصادقة على معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية التونسية والجمهورية التركية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتونس في 15 سبتمبر 2011.

2012 / 50

الواردات
06 سبتمبر 2012
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2012/50

الواردات مـ دد

06 سبتمبر 2012

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

معاهدة صداقة وتعاون

بين الجمهورية التونسية

والجمهورية التركية 2012/50

- شرح الأسباب -

انطلاقاً من إرادتهما المشتركة الرامية إلى قطع مرحلة جديدة على مستوى علاقاتهما السياسية وتوثيق عرى الصداقة والتعاون الشامل القائمة بينهما، ورغبة منهما في أن تمثل هذه المعاهدة الإطار الأمثل لتطوير مجالات جديدة للتعاون والتفاهم، اتفق الجانبان التونسي والتركي على إبرام "معاهدة صداقة وتعاون". وقد تم التفاوض بشأن هذه المعاهدة ثم توقيعها بتونس خلال زيارة الصداقة والعمل التي أداها الوزير الأول التركي إلى تونس يوم 15 سبتمبر 2011.

وقد أكد الطرفان ضمن المعاهدة تمسكهما الثابت بالمبادئ العامة للقانون الدولي والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها ركائز أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويعد الباب الثاني الذي تعرض إلى العلاقات السياسية الثنائية التونسية-التركية من أهم ما جاءت به المعاهدة حيث أرسى الطرفان دورية جديدة للتشاور والاتصالات السياسية تتمثل في ما يلي:

أ- عقد اجتماعات سنوية رفيعة المستوى بين رئيسي حكومتي البلدين، بالتناوب، في تركيا وتونس وعقد لقاءات بين وزراء الشؤون الخارجية للبلدين قصد الإعداد لهذه الاجتماعات.
ب- عقد اجتماعات وزارية بالتناوب في تركيا وتونس، على مستوى وزيري الشؤون الخارجية للبلدين.

ج- تنظيم مشاورات منتظمة بين كتاب الدولة والمديرين العامين للشؤون السياسية أو للسياسة الخارجية والمسؤولين السامين للشؤون الأمنية ونزع السلاح والشؤون الثقافية والعلاقات الاقتصادية والتعاون، إضافة إلى عقد اجتماعات بين كبار الموظفين في كلا البلدين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وطبقاً للمعاهدة، يعمل الطرفان على تشجيع وتطوير العلاقات بين الباعثين الاقتصاديين بكلا البلدين في القطاعات الإنتاجية وقطاع الخدمات، إضافة إلى إنجاز مشاريع استثمارية وبعث شركات مختلطة. كما يحرصان على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبيهما، وعلى وضع برامج ومشاريع تخص مختلف القطاعات. كما يؤكد الطرفان على الأهمية المتنامية التي يتبوؤها التعاون اللامركزي باعتباره إسهاماً من مجتمعاتهما المدنية في الجهود الرامية إلى تحقيق نمو أفضل للقطاعات الاجتماعية وخاصة ما تعلق منها بالفئات المعوزة. ولهذا الغرض، يلتزم الطرفان بتشجيع إنجاز مشاريع تنموية تقوم بها المنظمات غير الحكومية في البلدين طبقاً لتشريعاتهما الوطنية.

ويتبنى الجانبان، طبقاً لهذه المعاهدة، برامج ومشاريع للتعاون تخصص كل قطاع على حدة من خلال الأدوات واللجان والهيئات المتصلة بالتعاون الثنائي. وتعرض هذه البرامج والمشاريع على أنظار رئيسي حكومتي البلدين خلال الاجتماع السنوي الرفيع المستوى المنصوص عليه بهذه المعاهدة.

كما تطرقت المعاهدة أيضاً إلى التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والتكنولوجي، والتعاون في قطاع الاتصال والتعاون في الميدان القانوني والقضائي إلى جانب التعاون في مجال الإدارة العمومية.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.